التعامل العلمى مع المصطلحات الحديثة

ينتشر المصطلح الغربى الحديث فى ثقافتنا المعاصرة دون أن يكون مصحوبًا فى أغلب الأحيان بتحديد مدلوله ، فيبدو للقارئ ناقصًا أو غير مكتمل وغامضًا ، ويبدو غريبًا وبلا معنى فى بنائه الذهنى أو الثقافى ، نظرًا لأنه قد نقل إلى لغتنا العربية وفق معايير شكلية أكثر منها دلالية وبنفس هذه المعايير يستخدم فى أغلب نصوص البحوث أو الدراسات الفلسفية أو الإنسانية .

ولعل سيطرة هذه المفاهيم فى النقل أو فى الاستخدام ترجع إلى المناخ الثقافى الذى يحيط بالباحث ، ففى هذا المناخ يشيع فكر لا يميل إلى التعامل الموضوعى مع المفردات والمفاهيم المنقولة عن الثقافة الغربية الحديثة ، ويمكن اعتبار الاندفاع فى الاتجاه الشكلى دونما وعى بالاهتمام بالمضمون العام للمصطلح مثالاً بارزًا على ذلك .

أن المهم فى المصطلح هو استخدامه لا تحديد مضمونه ، هذا ما تقرره أغلب نصوص الدراسات الحديثة . فأصحابها على اختلاف نزعاتهم ومدارسهم يسقطون من حسابهم عادة التعامل الدلالى مع مختلف أنماطه . فأصحاب هذه الدراسات يعتبرون أن هذا التعامل مهمة الباحثين فى ميدان العلوم التجريبية . أما مهمة الباحث فى مضمار الدراسات السابقة فى نظرهم فتتمثل فى دمج المفردات والمفاهيم الحديثة فى بناء نصوصهم لكى تحملها لونًا شكليًا معينًا هو فى نظرهم لون الحداثة العلمية .

لكن هذه النظرة لا ترضى الباحثين ذوى النزعة العلمية لأن هؤلاء الباحثين يرون ضرورة توضيح مدلول كل مفهوم أو مصطلح وارد فى نص البحث أو الدراسة خاصة إذا كان منقولاً عن إحدى نظريات الثقافة الحديثة .

وعلى هذا الأساس نفهم أن مهمة الباحث فى ظل هذه النزعة ليس فقط فى استخدام المصطلح فى نصوصه ، ولكن أيضًا فى أن يقدم مدلوله فى بنية نص البحث أو الدراسة .

إن الشئ الذى لا شك فيه أن النزعة غير العلمية لدى الباحث تسهم بطريقة مباشرة فى صبغ التعامل مع المصطلح بلون هذه النزعة . ومن هنا يمكن القول بأن إشكالية التعامل مع المصطلح من ناحية نقله إلى العربية أو من ناحية تحديد مدلوله فى النص ، تعد جزءًا من طبيعة ثقافة الباحث التى لم تتح له فرصة تكوين إطار علمى أو موضوعى يتعامل به مع مختلف أنماط المفردات التى تدخل فى مضمار الفلسفة أو العلوم الإنسانية ، فغياب هذا الإطار جعله غير قادر على معالجة المصطلح أو المفاهيم العلمية الحديثة بطريقة موضوعية .

فالمسألة ليست فى القدرة على حشد كم هائل من المصطلحات أو المفاهيم فى نصوص البحث أو الدراسة ، وإنما فى القدرة على معرفة مدلولاتها معرفة عقلية تتيح له أن يناقشها ويتأملها ويحدد مضمونها فى بنية نص البحث أو الدراسة فالشىء الجوهرى الذى يرتكز عليه معنى هذه القدرة هو التفاعل الكيفى مع مفردات اللغة والثقافة الحديثة فى شكل إضفاء على ما ينقله من مفردات أو مفاهيم طابع المشخصات المحلية أو طابع الثقافة العربية ، مع الحفاظ على جوهر مشخصاتها الغربية . إن التفاعل الكيفى مع المفردات أو المصطلحات الحديثة يحتم على الباحث أن يتعامل معها بمعايير العقل والوضوح التى تنأى به عن أجواء الاضطراب أو الغموض فى النقل أو فى تحديد المضمون وأبسط مظاهر هذا التفاعل تتمثل فى قدرة الباحث على تطويع المفردات وتحديد مدلولاتها فى ظل قواعد تنهض على أساس الربط بين السياق الثقافى الذى استخدمت فيه وبين السياق الذى تم النقل إليه .

هذا الفهم لمظاهر التفاعل الكيفى ودوره فى التعامل مع المصطلح لم يكن قائمًا فى الواقع البحثى أو الدراسى ولم يدر بخلد الكثيرين من الباحثين فهم يعالجون نصوصهم ويستخدمون فيها الكثير من المصطلحات أو المفردات الحديثة دون تحقيق شكل من أشكال هذا التفاعل ، بحيث فقد المصطلح جوهره المعرفى ، وأصبح يعكس حالة الباحث الثقافية والحضارية أكثر مما يعكس المصطلح نفسه ، وما يحمله من دلالات فلسفية أو سيكولوجية أو أنثروبولوجية ، والذى لا يشك فيه أن هذا الانعكاس لا يتعارض مع الربط بين التعامل غير الموضوعى مع المفردات

الحديثة وبين طبيعة ثقافة الباحث من حيث إنها تمثل المضمون الذى يملى عليه نمطًا معينًا من السلوك اللغوى يتعامل بوساطته مع مختلف أنماط الموضوعات والقضايا الفكرية .

ويمكن أن نلمس بعض مظاهر هذا السلوك اللغوى فى المناخ الثقافى الذى يحيط به حيث نشاهد فى بعض نصوص الدراسات والبحوث مصطلحات غربية مكتوبة بحروف عربية أو نشاهد تداخلاً بين بعض المفردات الأجنبية ومفردات أخرى عربية فى سياق بعض الأحاديث أو الدراسات النظرية أو العلمية لمحاولة الربط بين الفكر التقليدى والفكر الحديث أو العجز عن التفاعل والتكيف معها لغويًا وثقافيًا . والواقع أن عدم التفاعل الثقافى مع مفردات هذه العلوم بمعنى ما من المعانى يعد شكلاً من أشكال عدم التبادل الفكرى بين طبيعة ما يتلقاه الباحث من الثقافة الحديثة وبين طبيعة إطاره الثقافى ، فطبيعة هذا الأخير لم تسعفه فى دمج هذه المفردات فى بنية لغته العربية بواسطة مجموعة من القواعد الموضوعية .

ونقصد هنا بعدم التفاعل الثقافى مع المفردات الحديثة عزلة الباحث عن جوهرها الدلالى واستخدامها فى نصوصه استخدامًا شكليًا يشبه من يصف مفردات بجوار بعضها البعض وتكون ذات دلالة من حيث النظم لا من حيث المعنى وقد يتضخم هذا الاتجاه فيصبح كمن يتكلم ولكن لا يقول شيئًا ، وقد يعتدل فينتهى إلى وضع نمط من المعانى ، أو المضامين الغامضة أو المضطربة ، ومن الطبيعى أن تسود أغلب نصوص الدراسات أو البحوث فى مضمار الدراسات السابقة مظاهر النزعة الشكلية فى التعامل مع المصطلح ، ما دامت هذه النصوص لا يتجه أصحابها نحو البحث عن مدلول المصطلح فى إطار ثقافته الأصلية وإطار الثقافة المحلية وفى استطاعتنا أن نعتبر نقل الباحث للفظ لا المعنى مظهرًا من بين هذه المظاهر .

إن نصوص أغلب الدراسات والبحوث فى الميادين السابقة ذات سمة بارزة تميزها عن جميع نصوص البحوث والدراسات فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى ، ألا وهى حشد مصطلحات فى ثناياها غير مألوفة للقارئ ومقطوعة الصلة بإطاره اللغوى والثقافى .

وهذه الظاهرة قد تجلت بوضوح فى بداية عقد الثمانينيات حين شاعت الفلسفة البنيوية فى نصوص الباحثين العرب وأعقبه ظهور فلسفة التفكيك فى عقد التسعينيات حيث سيطر وما زال على أغلب هذه النصوص دون أن يعلم القارئ المتخصص وغير المتخصص المضمون اللغوى أو المعرفى للمصطلحات التى استخدمت فيها نظرًا لأن الهدف من وراء استخدام المصطلح الغربى الحديث فى غالب الأحيان هو إضفاء طابع التجديد أو الحداثة على نص البحث أو الدراسة دون مراعاة لقواعد التعامل معه من الزاوية اللغوية والمعرفية ، والمحصلة لذلك أن هذا التجديد لم يبن الفكر أفضل مما كان عليه من قبل ؛ لأن مفاهيم ومصطلحات هذه الفلسفة (التفكيكية) ثائرة على العقل والعلم ولا تركز إلا على صناعة الباحث وتعتبرها الأساس فى عمله وجوهره ووجوده .

ومعنى ذلك أن هذه المفاهيم وتلك المصطلحات نهضت على أنقاض النزعة العلمية التى أرست قواعدها الفلسفة البنيوية وهى تسعى إلى إبراز دور الفرد فى إعادة تشكيل النص وفق تجربته وخبراته الخاصة اللغوية والثقافية والنفسية ، بقصد الوصول فى نهاية الأمر إلى لغة النص الأولى ، أى لغة الإنشاء وهى لغة ذات طابع شكلى وصفى انطباعى ، تذكرنا بعصر الرومانسية بمعنى ما من المعانى .

إن هذه اللغة التى يصل إليها الباحث بوساطة مفردات ومصطلحات خاصة لم تساعده على فهم موضوعه أو تفسيره بل تبعده عن جوهره وعن أبعاده المختلفة . فالباحثون الذين تبنوا مفاهيم ومصطلحات هذه اللغة ، وحاكوا الباحثين الغربيين الذين ثاروا على ربط فلسفة العلم بالحياة وعلى دوره فى بناء الوعى الإنسانى ، أعطوا الأولوية للتحليل الشكلى ذى النزعة التجزيئية والانطباعات الوصفية ذات النزعة الإنشائية التى تفتت وحدة الفكر وتجعل لغته قريبة من لغة الخبرات الوجدانية وترفض التعامل مع التفسير أو القراءة الموضوعية .

لا نريد هنا الحكم لهذه المفاهيم أو عليها ، وإنما نريد الإشارة إلى سماتها العامة ، باعتبارها سمات تسيطر على نصوص أغلب الدراسات

الجامعية دون اتفاق بين الباحثين على معانى مصطلحاتها أو تحديد مدلولاتها فى بنية الثقافة العربية ولئن كانت هذه المصطلحات فى تناول الدرس الفلسفى أو اللسانى أو الانثروبولوجى أمرًا ضروريًا ، فإن الاتفاق حول نقل معناها أو تحديد مدلولاتها أمرًا ضروريًا أيضًا كى يتم القضاء على الفوضى الشائعة فى هذا المضمار ، فإشكالية المصطلح من البروز فى واقعنا العلمى ولا تحتاج إلى كثير من البحث والتنقيب فهى حقيقة قائمة وما علينا إلا أن نحاول استخلاص منطق وجودها من نصوص أغلب الدراسات الجامعية .

ويمكن اعتبار تعدد معنى المصطلح الواحد فى هذه النصوص مثالاً على ذلك وفى عجز الباحث عن تحديد مضمون المصطلح مثالاً آخر .

إن مضمون المصطلح أصبح فى نظر الباحث لا يحتاج إلى اهتمام أو عناية خاصة لإتمام جوانب درسه أو بحثه من الناحية النظرية ويجنب القارئ فى الوقت نفسه أن يطرح على نفسه تساؤلات محيرة ماذا يقصد الباحث بعبارة « نزعة نسبية » أو عبارة « نزعة دينامية » أو « نزعة تراكمية » أو غيرها من العبارات والمفردات الشائعة فى الحياة العملية دون أن يعلم القارئ مدلولا محددًا لها فى نص البحث أو بنائه الذهنى أو الثقافى . نظرًا لأن الباحث اكتفى بنقلها من مصادرها الغربية وترك للقارئ مهمة البحث عن مدلولاتها فى بنية الثقافة العربية .

وحين نقلها من هذه المصادر نقلها بطريقة شبه طبيعية ، جعلته يفضل الفطرة على العقل ، والانطباع على العلم . وكان أبرز آثار ذلك انقطاع صلة المصطلح بالنظرية التى أفرزته ، وبالسياق الذى استخدم فيه ، وبالمضمون الذى يحمله . ولعل هذا التردى هو السبب الذى جعل أحد الأساتذة يذهب إلى القول بأن هناك أزمة فى المصطلح النظرى ، وأن هذه الأزمة فى رأيه لا ترجع إلى نقل لفظ أو مصطلح من سياق لغوى إلى آخر وإنما ترجع إلى أزمة فى العجز عن تحديد المضمون .

والواقع أن العجز عن تحديد المضمون مسألة موجودة وقائمة فعلاً فى مضمار التعامل مع المصطلح . وهو نفسه إحدى مظاهر إشكالياته ، لكن هذا العجز ليس حسب تصورنا هو سبب الأزمة التى يجتازها الباحث فى

تعامله مع المصطلح ، فالسبب الحقيقى يرجع إلى غياب طريقة التفكير أو المنهج العلمى فى التعامل مع مفردات الثقافة الحديثة ، أو مع الكثير من ظواهرنا الفكرية أو اللسانية أو الثقافية . ومهما تعددت الأسباب ، أو تعددت الآراء التى قيلت عن أزمة المصطلح ، فإن الذى لاشك فيه أن إشكالية اهتزاز صياغته ، وتضارب الآراء فى نقل معانيه ، وغياب مضمونه عن بنية الثقافة العربية ، وقائع ثقافية تعكس بشكل ما طبيعة التعامل مع المصطلح ، كما تعكس فى الوقت نفسه طبيعة ثقافة الباحث ، باعتبار أن طريقة معاملة المصطلح عملية لغوية ـ فكرية مصدرها مجموعة عناصر ثقافية وحضارية .

إن طريقة المعالجة التى اتبعها الباحث مع المصطلح تبدو للقارئ بسيطة وساذجة ، فالمسألة الأساسية كانت تتمثل عنده فى كيفية نقل لفظ أو مصطلح من ثقافة مركبة إلى ثقافة بسيطة ، بينما الأمر يختلف عن ذلك تمامًا ، ويتمثل فى الجواب عن السؤال : كيف نربط بين مدلول المصطلح وفق معايير الثقافة الحديثة ، ووفق معايير الثقافة النامية ، وإجابة هذا السؤال تحتم على الباحث الاهتمام بالبحث فى جانبين مختلفين ومحاولة الربط فيما بينهما بمعنى ما من المعانى أى الربط بين دلالة المصطلح فى بنية الثقافة الحديثة وفى بنية الثقافة النامية ، باعتبار أن اللغة ، ودلالة التعبير تختلف من بيئة لأخرى نظرًا لوجود فروق بين الثقافتين .

فضلاً عن ذلك أن المصطلح الغربى الحديث ليس له جذور فى تراث الفكر العربى . فهو على صلة مباشرة بالفلسفة البنيوية أو التفكيكية - وكلا التيارين - كما هو معلوم من ابتكار الفكر الغربى الحديث ، ويتطلب التعامل مع مفرداتهما أن يتحرك الباحث فى حدود مجموعة من القواعد المعرفية القائمة على أساس المقارنة بين الثقافة الغربية والثقافة العربية من حيث اللغة ، ودلالة التعبير ، وطبيعة المعايير .

وعلى هذا الأساس تفهم أن مهمة الباحث العربى فى ميدان التعامل مع المصطلحات ، ليست فى نقله فقط من لغته الأوروبية إلى لغتنا العربية - كما ألمحنا من قبل - وإنما أيضًا فى ضبط صياغته ، وتحديد دلالته فى بنية لغته الأصيلة وفى بنية اللغة العربية .

ومعنى ذلك أن نقل المصطلح إلى العربية لا يعنى أن مهمة الباحث قد انتهت لأن مجرد النقل لا يفيد القارئ أو يفيد نص الباحث أو الدراسة فى شئ يذكر . فهناك عشرات بل مئات من المصطلحات الحديثة نقلت إلى العربية لكنها لم تضف جديدًا للفكر أو للثقافة العربية .

بل ربما قامت - بشكل غير مباشر - بعملية تشويش أو تشويه لمبدأ أو لفكرة فى الفلسفة أو فى اللسانيات الغربية نتيجة عجز الباحث عن اكتشاف المنهج الملائم لموضوعه .

هناك بلا شك فروق بين الثقافتين (العربية والغربية) وهذه الفروق تحتم على الباحث فى بعض الأحيان أن يجرى تعديلا طفيفًا فى صياغة المصطلح ، بسبب الفروق اللغوية والتعبيرية والفكرية ، والتعديل الطفيف فى الصياغة مع الحفاظ على جوهر المدلول ، المعرفى أو الثقافى علينا قبوله نظرًا لأن النقل أو الصياغة الحرفية تسقط من حسابها مسألة الفروق بين الثقافتين ، وتعتبر الثقافة العربية وعلومها ممثلين للثقافة الغربية وعلومها .

فى حين أن هذه الثقافة تتميز بالتعقيد فى البناء أو التراكيب والتغيير السريع ، والتحديث الدائم ، والثورة على المفاهيم والنظريات كل حقبة زمنية معينة ، وطرح مفاهيم ونظريات بديلة تعبر عن الحداثة . وما بعدها ، أو عن العقلانية وشيوع النزعة العلمية ، بينما تتميز معظم عناصر بناء ثقافتنا العربية بالثبات النسبى أو التغير البطىء ، والتغير السريع لا يصيب إلا عنصرى الفن والأدب ، والعقلانية وشيوع النزعة العلمية تحتلان مساحة محدودة فى هذا البناء .

من المقارنة بين هذه الخطوط العامة الموجزة تبدو الفوارق بين الثقافتين .

وهذه الفوارق تحتم على الباحث أن يضعها فى اعتباره وهو ينقل المصطلح أو يحدد صياغته ، أو مضمونه فى بنية الثقافة واللغة العربية .

إن استخدام المصطلح الغربى الحديث قد ظهر فى أغلب الأعمال والدراسات الفلسفية أو الإنسانية العربية المعاصرة بصورة غامضة وغير محددة الدلالة سواء فى مضمار الترجمة أو فى مضمار التأليف النظرى ، أو التطبيقى .

هذه المشاهدة تنطبق على نصوص الباحثين الناشئين ، كما تنطبق على أغلب نصوص كبار ممثلى تيار الحداثة وما بعدها فالنظرة الدقيقة لبعض النصوص الشهيرة تؤكد أن هذا العيب قائم فى مختلف عناصرها اللغوية والفكرية وأن أصحابها عتموا هذه الاتجاهات الفلسفية أو الإنسانية أمام القارئ بدلاً من إلقاء الضوء على خصائصها الجوهرية تحت اسم تحديث الفكر العربى . وكانت المحصلة الطبيعية لذلك وضع الثقافة العربية فى موضع العاجز عن استيعاب بعض عناصر الثقافة الحديثة كما ينبغى أن يكون . ومعنى ذلك أن هذه النصوص أساءت بمعنى ما من المعانى إلى ثقافة الذات وثقافة الآخر فى نفس الوقت ، وعزلت القارئ عن معرفة الخصائص الجوهرية لهذه الاتجاهات .

وعلى هذا الأساس نفهم لماذا لم يتفاعل معها ولماذا لم يستخدمها إلا فى حدود ضيقة ، لأنه لم يعثر إلا فى حالات نادرة على نص فى كتاب أو فى دراسة ، استوعب صاحبة هذه الخصائص وقدمها إليه فى إطار يتفق مع ثقافته العربية ، دون الإخلال بمعانيها الأصلية ، ذلك مثل النص الرائع الذى قدمه المرحوم الدكتور / زكريا إبراهيم فى كتابه « مشكلة البنية » الذى ألقى فيه الضوء على الفلسفة البنيوية فى مجالات اللسانيات والأنثروبولوجية والمعرفة والتحليل النفسى والماركسى بأسلوب سهل ومفردات واضحة يدلان على فهم واستيعاب عميقين بخصائص هذا التيار ونقاطه الأساسية دون الادعاء الكاذب بارتداء ثياب العلم ، أو الادعاء بأن صاحب النص علم من أعلام الفلسفة والعلم البارزين .

لكن بتواضع العالم الذى يعمل فى صمت غاص فى باطن هذا التيار بوساطة منهج يتميز بالحرص الشديد على الالتزام بحدود الموضوعية والجمع بين معرفة أصول الثقافة الغربية والعربية دون الوقوع فى شرك استخدام مصطلحات دون أن يحدد مضمونها أو مدلولها فى النص . فالاصطلاحات التى ورت فى نص الكتاب كان يضعها فى البداية بلغتها الأجنبية ثم يضع فى مقابلها الكلمات باللغة العربية ، ثم يحدد مدلولها فى النهاية .

وعلى هذا الأساس نعتبر نص هذا الكتاب من النصوص النادرة فى المكتبة العربية بخصوص فهم واستيعاب الخصائص الجوهرية لواحد من التيارات الفلسفية التى برزت فى الثقافة الغربية الحديثة . ويمكن اعتبار قدرة صاحبه على تطويع المعرفة وتطبيعها وفق معايير الثقافتين العربية والغربية دون الإخلال بواحدة على حساب الأخرى مظهرًا من بين المظاهر .

لم يكن هذا التصور قائمًا فى أذهان أغلب الباحثين لأن الغاية الأساسية من وضع نصوصهم أو محاكاة اتجاه معين واستخدام مصطلحاته ليس فهم واستيعاب خصائصه الجوهرية وتطويعها وتقديمها للقارئ وإنما سعيًا وراء إبراز قدرة أصحابها على ركوب موجات التيارات الفكرية الحديثة أو اعتبارهم روادًا لها داخل حدود ثقافتهم المحلية دون أن يملكوا فى كثير من الأحيان الشروط الموضوعية التى تؤهلهم لأداء هذه المهمة فى تاريخنا الفكرى المعاصر . إذا لو كان بوسع هؤلاء الرواد ، أو من يعتبرون أنفسهم كذلك ، أن يحققوا شرطى الفهم والاستيعاب لخصائص الفكر الغربى لتحقيق شرط التفاعل الذى يعد المحصلة الطبيعية لتحقيق الشرطين الأولين .

وأبرز مظاهر التفاعل مع بعض عناصر الثقافة الحديثة هى القدرة على تطويع وتطبيع فكرها ولغتها وفق معايير الثقافة المنقول إليها .

ومن أهم مظاهر التطويع والتطبيع وضع اللغة والفكر فى إطار مفهوم للقارئ العام وتحديد مدلولات مصطلحات ذلك الفكر فى نصوص البحث أو الدراسة .

إن شرطى الفهم والاستيعاب لتيارات الفكر الغربى الحديث لم يتحقق بمعنى ما من المعانى ، والدليل على ذلك أن التفاعل مع هذه الاتجاهات لم يتحقق فى النص بشكل من الأشكال . نظرًا لأن ذهن الباحث لم يسمح له بالغور فى جوهر المبادئ الأساسية للنظرية ومنهجها ومصطلحاتها المختلفة . أو بعبارة أخرى : إن عدم فهم الباحث ، والعجز عن تحديد مدلول المصطلحات التى وردت فيه كان من شأنه أن يعزل القارئ عن مضمون النظرية ، ومن ثم عدم إتاحة الفرصة له لدمج بعض عناصر المعرفة الجديدة فى إطاره الثقافى .

إن لغة أغلب نصوص البحوث أو الدراسات الفلسفية والإنسانية بعامة ومصطلحاتها بخاصة بدت للقارئ فى كثير من الأحيان غريبة عن مفردات حصيلته اللغوية ، وغير قابلة للاندماج مع مجمل عناصرها . لا لأن طبيعة اللغة أو الثقافة العربية عاجزة عن استيعاب بعض الرموز ومضمون الثقافة الحديثة . فقد استوعبت اللغة والثقافة العربية بعض جوانب من الثقافة الأوروبية الحديثة فى شكل بعثات أرسلت إلى فرنسا فى أواخر القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين ومازالت ترسل إلى يومنا بعثات أخرى سواء كانت إلى فرنسا أو إنجلترا أو إيطاليا أو ألمانيا أو أسبانيا أو غيرهم من البلاد الأوروبية الشهيرة وقد تفاعل أفراد هذه البعثات مع ثقافة هذه البلدان نتيجة فهمهم لها واستيعابهم لبعض عناصرها . ويمكن اعتبار تطبيق هؤلاء الأفراد لمناهجها فى الأطروحات أو الرسائل العلمية المقدمة إلى جامعة السوربون ، أو كامبردج أو غيرها من جامعات أوروبا الشهيرة مظهرًا من بين هذه المظاهر .

وهذا يعنى أن السبب لا يرجع إلى طبيعة الثقافة العربية وإنما يرجع إلى عيب فى منهج الباحث حين يعالج موضوع الفكر الغربى فى مضمار الفلسفة وفى مضمار العلوم الإنسانية فهو ينقل نظرياته ومصطلحاته دن مراعاة شرط التفاعل والتكيف معها لغويًا وثقافيًا .

فهذه الشروط يجب أن تتوافر لدى الباحث عند نقل أو عند تبنى بعض التيارات الفكرية الحديثة لأن هذه الشروط وتوافرها تتيح له فرصة الوصول إلى خصائصها الجوهرية من داخل منطقها الثقافى الخاص .

فضلاً عن ضرورة معرفة الخصائص الجوهرية وإطاره الثقافى والحضارى نظرًا لأن التيارات الغربية الحديثة ومنهجها ومصطلحاتها ظهرت لتطبق على الفكر الغربى لا العربى وذلك يعنى أن الباحث مضطرًا أن لا يطبق هذه التيارات ومناهجها على فكرنا العربى تطبيقًا حرفيًا أو آليًا . نظرًا لوجود فوارق موضوعية بين عالم الفكر الغربى وعالم الفكر العربى .

أضف إلى ذلك وجود مسافة تاريخية بين كل فكر وهذا أمر بديهى لا

يحتاج منا إلى كثير من البحث والتنقيب ، بل يحتاج فقط إلى أن يكون الباحث على درجة عالية من الوعى بها كى يعالج موضوعه على ضوء واقعه هو وليس على ضوء واقع الثقافة الغربية . والوعى بهذه الحقيقة يجعله يطوع ويطبع بعض مبادئ الفكر الغربى ومصطلحاته وفق مبادئ وخصائص الفكر العربى .

وأهم مميزات هذا التطويع هو صبغ المادة الفكرية بصبغة المرونة واليسر والوضوح ، وهذا من شأنه أن يجعل معالجة الباحث قريبة بمعنى ما من المعالجة الموضوعية التى تجعل نصه قائمًا على أساس نظام فكرى ولغوى متماسك ينأى بصاحبه عن الغموض أو عدم الوضوح الذى يجعل القارئ يجد نفسه أمام نص غير منغلق على ذاته أو على صاحبه .

نتيجة عدم تحديد مضمون المصطلح أو عدم وضوح المبادئ النظرية فى ذهن الباحث وتوجهه نحو الاستمساك بالمفاهيم والأساليب الشكلية فضلاً عن تجاهله وظيفة نصه الدراسى فى الحياة الثقافية العامة .

لقد كان النص الدراسى فلسفيًا كان أم سيكولوجيًا أم أنثروبولوجيًا فى الستينيات والسبعينيات على صلة وثيقة بالحياة الثقافية وكان أبرز سماته الوضوح وكان الباحثون يتيحون أكبر فرصة ممكنة للقارئ العادى لفهم نصوصهم . وكان ذلك له أبعد الأثر فى إعلاء شأن البحث والباحثين .

إن دمج إحدى مبادئ الفكر الحديث فى إطار الباحث الثقافى يلزمه بغير شك عدة شروط موضوعية أهمها الوعى بالفوارق الثقافية من حيث اللغة والفكر ومن حيث المسافة التاريخية ، ومن حيث نمط الثقافتين .

أضف إلى ذلك ضرورة مرونة فكر الباحث ، ومرونة إطاره الثقافى فى نفس الوقت فبوساطة هذه المرونة يستطيع تجنيب النقل الحرفى والتطبيق الآلى للمناهج والمصطلحات الحديثة . فضلاً عن تحرره من قيود النزعة الشكلية التى تجعله يستخدم المصطلح دون أن يكون له مدلول محدد فى بنائه الذهنى أو الثقافى .

إن المصطلح الغربى الحديث فى نصوص أغلب الدراسات السابقة مفرغ من الدلالة ومن أبعاده الثقافية والحضارية . فهو مجرد لفظ أو تعبير وزنه الأول والأخير يتمثل فى قيمته ، من زاوية اللفظ لا من زاوية المعنى أو

المضمون فينزع الباحث أو الدارس بذلك عنه طابعه العقلانى أو العلمى ومشخصاته اللغوية والزمانية والمكانية .

إن هذه العملية التى يقوم بها الباحث فى تعامله مع المصطلح تعتبر عملية تجريدية تغرب المصطلح عن سياقه من ناحية وعن النظرية التى أفرزته من ناحية أخرى ، لأن الباحث قد تخلى عن الاهتمام بمعناه أو مضمونه الذى يبدو فيه مظاهر الحياة اللغوية ، والمعرفية ، واهتم بالكلمة واستعمالاتها أو بصورة العلاقات بين الألفاظ وبعضها دون النظر إلى مضمون عمله .

وقد يكون الاهتمام ببلاغة القول أمرًا ليس ذا شأن فى نصوص الثقافة الحديثة . حيث يسيطر على أغلب عناصرها العقلانية والنزعة العلمية فى حين أن العقلانية والنزعة العلمية يحتلان فى ثقافتنا مساحة محدودة كما ألمحنا من قبل .

هناك بلا شك فوارق بين الثقافة الغربية والعربية وهذه الفوارق مسألة بديهية لا تحتاج منا إلى كثير من البحث والتنقيب . وما على الباحث سوى الاعتراف والوعى بها حتى يستطيع الإفادة من بعض عناصر هذه الثقافة . وأبسط مظاهر هذا الوعى هو أن ينقل الباحث المصطلح ويستخدمه فى نصوص بحثه أو دراسته وفق معايير علمية ودلالية تجعله يهجر التعامل الشكلى معه ومع النظرية التى أفرزته . ويدرك أن تحديث الفكر ، أو مواكبة اتجاهات الثقافة الحديثة ليس مجموعة شعارات براقة أو نمطًا من بلاغة القول ، أو اللغو ، أو محاكاة رديئة لاتجاهات الفكر الغربى ، وإنما هو فعل خلاق أو إبداعى ينهض على أساس الفكر العلمى ، وعلى أساس ابتكار المفاهيم والأساليب التى تتفق مع روح عصرنا ، وروح ثقافتنا النامية ، وهذا الفعل من شأنه أن يرتقى بالفكر ارتقاء كيفيًا لا شكليًا ، ويخطو به نحو آفاق جديدة ، من حيث المعالجة ، ومن حيث المفهوم .

شريطة أن تكون هذه المعالجة قائمة على موضوعية الملاحظة وموضوعية النتائج ، وبعيدة عن الأساليب الإنشائية الوصفية ، وبوساطة هذه الموضوعية يستطيع الباحث أن يتأمل فكرة عالمية الفكر الغربى ومصطلحاته وفكرة اعتباره كالعلم لا يعرف جنسية أو حدودًا جغرافية أو

حضارية معينة ، هذه الفكرة تحتاج إلى النقاش لأن مناهج الفكر الفلسفى أو الإنسانى الغربى ومصطلحاته ليس لها صفة العمومية والشمول اللتان يتصف بهما العلم الوضعى .

فهذه المناهج وتلك المصطلحات مرتبطان بظروف حضارية وتاريخية معينة عرفها المجتمع والثقافة الغربية فى ستينيات القرن الماضى وعلى هذا الأساس لا تستطيع القول بأنهما صالحان للتطبيق على كل أنماط الفكر فى أى زمان وأى مكان ولا نستطيع القول أيضًا أننا لا نستطيع الإفادة منهما . كل ما يمكن قوله فى هذا الخصوص هو أننا نرفض تطبيقها على واقعنا بطريقة حرفية وآلية ، كما نرفض استخدام المصطلحات بدون تحديد مدلولها فى بينية اللغة والثقافة العربية لأن هذا الاستخدام كان من الأسباب التى أدت إلى شيوع الغموض فى أغلب نصوص الدراسات والبحوث الجامعية وغير الجامعية .

إن استخدام المصطلح دون تحديد مدلوله يدل على عدم تهيؤ ذهن الباحث لتطبيق قواعد التفكير العلمى ويدل فى الوقت نفسه على أن وظيفة المصطلح فى نص البحث أو الدراسة وظيفة شكلية لا جوهرية . والدليل على ذلك أن المصطلح الفلسفى أو الإنسانى حين ظهر فى عقد الثمانينيات لم يحرك ساكنًا فى حياتنا الثقافية . لماذا ؟ لأنه كان يخلو من شرط التفاعل اللغوى والمعرفى مع مفردات الثقافة العربية .

إذ لا يمكن لمفردات أو مصطلحات حديثة منقولة عن الثقافة الأوروبية أن تتفاعل مع مفردات ومضمون الثقافة العربية طالما أن مدلولاتها غائبة عن بنائنا الذهنى والثقافى .

إن استخدام الباحث للمصطلحات الحديثة فى نصوص بحثه أو دراسته لا يعنى أنه يعرف بشكل مباشر أو غير مباشر معانيها أو مضمونها اللغوى أو المعرفى فى أصولها الأوروبية لأن القارئ لا يعثر فى ثنايا هذه النصوص أو فى هامشها أو فى نهايتها على تعريف لها أو عن محاولة لوضع مضمون لها . فأنصار الحداثة أو ما بعدها من المفكرين والباحثين يستخدمون المصطلحات الحديثة - فى أغلب الأحيان - لا لضرورة عملية تفرضها طبيعة الموضوع

المتناول ، إنما لنزعة شكلية أساسها الرغبة فى إضفاء على النصوص لغة ذات بريق خاص تلفت انتباه القارئ ، وتوهمه أن صاحبها يجب أن ينضم إلى صفوف المحديثن أو الراغبين فى الحداثة باعتبار أن مفهومه للحداثة - كما نستخلصه من واقع النصوص الشهيرة - مفهوم بلا مضمون أوله مضمون غامض أساسه منطقى شكلى لا منطقى مدلولى ومن ثم فإن وظيفة المصطلح فى النص وطريقة التعامل معه تنبئ القارئ بوجود تقهقر فى خطوات الباحث ، واجتيازه أزمة من أزمات الفكر تبدو مظاهرها فى عجزه عن تحديد مدلول المصطلح أو التعامل معه وفق قواعد التفكير العلمى .

فى حين أن أبسط مظاهر هذه القواعد يتمثل فى ضرورة أن يحدد الباحث كل جزئية أو عبارة غير محددة أو غامضة فى نص البحث أو درسه . هذه القاعدة الأولية لم يعمل بها أغلب الداعين لحداثة الفكر ، تلك الظاهرة شملت نصوص المؤلفات والمقالات المنشورة فى المجالات الواسعة الانتشار - فقد استقبلت المصطلحات الحديثة والاتجاهات التى أفرزتها بترحاب بالغ وأفسحت لهما مكانًا بارزًا على صفحاتها المختلفة دون أن يقوم أصحابها بتحديد مضمون المصطلحات الواردة فى ثناياها .

إن إشكالية المصطلح ، وإشكالية النص الذى ورد فيه كانت ومازالت من بين الظواهر البارزة فى حياتنا الثقافية منذ عقد الثمانينيات حتى يومنا ولكن الباحثين غضوا عنها البصر ، أو بعبارة دقيقة لم يحاول أحد أن يلقى الضوء عليها بأسلوب علمى محدد .

والدليل على ذلك أن القارئ لا يعثر فى المكتبة العربية على مؤلف خصصه صاحبه لإشكالية الغموض فى الدراسات أو المؤلفات العربية الحديثة ، أو إشكالية المنهج ، أو إشكالية المصطلح من حيث نقله وصياغته وتحديد مضمونه .

إن عدم تحديد مضمون المصطلح واستخدامه رغم عدم تحديده ظاهرة انتقلت من النصوص إلى أحاديث أغلب المثقفين فى الحياة اليومية وفى الأوساط الجامعية فقد تسمع أناسًا يرددون مصطلحات غير مفهومة لهم ولغيرهم فى بنائهم الذهنى أو الثقافى ولم يطرح عليهم أحد السؤال ما مدلول

ذلك المصطلح ؟ هذا السؤال أو مثيله لو طرح عليهم لشاهدنا الوجوه تكفهر أو يعلوها علامات الاضطراب أو تلوذ بالصمت . لأن سؤال كهذا لا يجب طرحه . لأن البحث عن مدلول المفردات أو المصطلحات الغربية الحديثة ليست من اختصاصهم . وإنما من اختصاص القارئ وحده أما اختصاصهم فينحصر فى نقل واستعمال الاصطلاح فقط لا فى البحث عن مدلوله أو مدلول الاتجاهات التى أفرزته .

إن التيار البنيوى حين ظهر فى فرنسا فى ستينيات القرن الماضى طرح بعض الباحثين هناك تساؤلات حول مدلول التيار الجديد أو مدلول بعض المصطلحات التى أفرزها إذا كان لازمًا طرح مثل هذه التساؤلات . فى أعقاب ظهور هذا التيار قبل الإقدام على تبنى نظرياته ومصطلحاته أو رفضها نظرًا لأن المنطق البسيط أو المركب يرى ضرورة تحديد مدلول الشىء أو مضمونه قبل تبنيه أو استعمال مصطلحاته . لماذا ؟ الجواب كيلا يقع العقل فى شرك الاغتراب . ويكون مجرد أداة آلية فى التعامل مع أشياء أو رموز تبدو غريبة عنه وغير قابلة للتفاعل مع عناصر بنائه الثقافى .

وعلى هذا الأساس نفهم أن الخطوة الأولى فى التعامل مع المصطلحات أو المفردات الجديدة هى البحث عن مضمونها أو تحديد مدلولها فى بناء العقل أو النص . هذا السلوك المنطقى يمارسه عادة طالب المرحلة الثانوية ، وطالب المرحلة الجامعية فى فرنسا . فإذا قرأ نصًا ما واكتشف فيه بعض كلمات جديدة أسرع فى التو إلى مكتبة المدرسة أو مكتبة الجامعة أو مكتبة الحى وتناول معجم Ropert أو معجم Larousse أو غيرهما من المعاجم التى تعرف مدلول المفردات ونقب عن مدلول هذه الكلمات حتى يستقيم معنى النص فى بنائه الذهنى أو العقلى .

إن هذا السلوك يحدث عند الطلاب بطريقة تلقائية لأن المنطق الرشيد يحتم على الفرد أن يدرك مدلول الشىء قبل استعماله ، لا استعماله دون معرفة مدلوله ، لأن هذا الفعل معناه أن العقل قد أصبحت مهمته مهمة شكلية لا جوهرية ، وأصبحت شباكه غير قادرة على السيطرة على بعض رموز الثقافة وهذا ما يرفضه منطق الشخص العادى فى الحضارات الحديثة

باعتبار أن الوعى بمعرفة مدلول جانب من جوانب رموز الثقافة يحقق وجوده الثقافى أو الإنسانى .

إن الحاجة فى ثقافتنا تبدو ماسة إلى تحديد مدلول المفردات الحديثة وخاصة أنها منقولة عن ثقافة لا تشبه ثقافة الباحث - كما ألمحنا من قبل - فى اللغة أو التعابير والفكر ، والمعايير ، والفوارق الثقافية بين الحضارتين تفرض عليه أن يستجيب لهذه الحاجة كيلا يصبح مجرد صوت يردد ما يقوله كورال الفكر الغربى ، دون أن يكون له دور الفاعل فى النص الذى يردده ذلك الكورال بشأن الحداثة أو تحديث أساليب الفكر ومصطلحاته .

إن تحديث هذه الأساليب وتلك المصطلحات ليس نابعًا من منطق مستحدثات الفكر العربى والثقافة المحيطة به . وإنما هو نابع من خارج هذا الفكر وثقافته ومعطياته الحضارية ويعتمد على نقل آراء ومصطلحات المفكرين الفرنسيين ذوى الصيت الذائع أو الشهرة الواسعة . ومن البديهى أن نقل آراء هؤلاء بطريقة من الطرق وتطبيقها على فكرنا لا تعنى تحديث البحث أو الدراسة بالمعنى الضيق أو الواسع .

ناهيك عن التطبيقات الغامضة أو نقل المصطلحات بطريقة مهتزة ، أو تجعل المصطلح الواحد له معانٍ متعددة ، أو بلا مدلول على الإطلاق ، نظرًا لأن الباحث يأبى الاستعانة بمنهج علمى عند تعامله مع المصطلح يتيح له فرصة اكتشاف السبيل الأمثل فى نقله أو دمجه فى بنية الثقافة العربية ، أو فى تحديد مدلوله . إن تحديد هذا الأخير بوساطة منهج علمى علامة من علامات السعى نحو إعمال العقل الموضوعى فى التعامل مع مفردات الثقافة الحديثة . ويعد فى الوقت نفسه واقعة ثقافية تحمل فى باطنها دلالات فهم واستيعاب الباحث ذى الثقافات النامية لبعض رموز الثقافة الحديثة .

فمحاولة اكتشاف باطن الأشياء والكلمات معناه رفض العقل أن يكون مجرد أداة فى نقل هذه الرموز وإثبات مقدرته على التعامل معها بمعنى ما من المعانى .

إن المشاهد فى الواقع أن أصحاب النصوص الشهيرة لا يميلون إلى

اكتشاف باطن المصطلحات أو المفردات الحديثة ويفضلون استخدامها - استخدامًا شكليًا .

ونقصد بالاستخدام الشكلى صف المفردات اللغوية بعضها بجوار بعض فى شكل جملة أو شبه جملة دون أن تؤدى معنى أو مدلولا فى ذهن الباحث أو القارئ وتبدو لهذا القارئ غير مألوفة أو مفرغة من مضمونها الفكرى أو اللغوى فى إطار حياته الثقافية .

فالباحث عاجز عن التنقيب فى هذا المضمون فى باطن الثقافة الأوروبية أو إبداع ما يماثلها وفقًا لمستحدثات ثقافته ومعطياته الحضارية .

إن حداثة الفكر مرتبطة بحداثة محدثاته ومتغيراته الحضارية وهى تفرضها مجموعة ظروف موضوعية . نابعة من داخل هذه الحضارة وليست مستعارة أو منقولة من ثقافة حضارة أخرى فالاستعارة أو النقل يمكن أن يحدثا مؤثرات فى عقلية الباحث تضفى على نصوصه نمطًا من التغيرات فى البناء وفى المضمون . لكن هذه التغيرات لا يمكن أن تصل بنا إلى ما نسميه باسم الحداثة Modernite لأن هذه الأخيرة هى تعبير عن رؤية خاصة للوجود والفكر والمجتمع تظهر نتيجة تحولات فى الفكر من النزعة التقليدية والميتافيزيقية والأيدلوجية إلى النزعة العلمية أو الموضوعية .

وأهم مظاهر هذه النزعة هى الاعتماد على المنطق العلمى فى معالجة الظواهر الثقافية . وأبسط مظاهر هذا المنطق هى مشاهدة الظواهر مشاهدة موضوعية وتحليل عناصرها المختلفة للوصول إلى مجموعة من النتائج الموضوعية . ولا يمكن الوصول إلى هذه الموضوعية إذا لم يضع الباحث عددًا من الفروض المفسرة ، ويلقى الضوء على المفاهيم أو المصطلحات التى وردت فى نص البحث أو الدراسة أما فى صورة ثبت خاصة بتعريفها أو تحديدها فى سياق النص ، أو فى هامشه أو بعبارة أخرى يتعامل معها ومع موضوع بحثه بوساطة هذا المنطق وبوساطة أساليبه المختلفة . هل هذه المظاهر قائمة فى أسلوب الباحث عندما يتعامل مع موضوع بحثه النظرى أو التطبيقى ؟ كلاً فالنص غامض والمصطلحات المدرجة فى ثناياه غير محددة . وغياب ذلك التحديد هو أحد أسباب الغموض . ولا يمكن أن تتحقق بعض

مظاهر الحداثة إلا إذا التزم الباحث حدود النزعة العلمية . وأحد شروط هذه النزعة تحديد مدلول المصطلح الغربى أو وضع بديلا فى لغتنا العربية يحمل نفس الخصائص اللغوية . ويكون مضمونه قريبًا من مضمون المصطلح الأصلى بطريقة تجعله يؤدى نفس الوظيفة الأولى أو السابقة .

وفى حالة اختيار السبيل الأول لا الثانى ينبغى أن يكون المدلول المقترح له صفة التفاعل والتكيف مع مدلولات مفردات اللغة والثقافة العربية كيلا يصبح غريبًا أو غير مألوف داخل مدلولات مفردات هذه اللغة وتلك الثقافة .

إن أسباب عدم ألفة المفردات أو المصطلحات الغربية فى لغتنا العربية يرجع إلى أن الباحث ينقلها إلى العربية بوساطة تعريبها بمعنى ما من المعانى ، والأمثلة فى نصوص البحوث والدراسات عديدة نذكر من بينها اصطلاح Semiotique (علم العلامة) نقل بمعنى سيموطيق واصطلاح Semiologie نقل بمعنى سيميولوجى واصطلاح synchroni (تزامن) نقل بمعنى سيكرونى واصطلاح Morphologie (شكل) نقل بمعنى مورفولوجى واصطلاح Hermotique (تأويل) نقل بمعنى هرمنيوطيقا واصطلاح Phenomenologie (علم الظاهرات) نقل بمعنى فينومينولوجى .

هذه المصطلحات أو غيرها من مصطلحات أخرى متشابهة يجد القارئ صعوبة بالغة فى دمجها فى إطار حصيلته اللغوية ؛ لأنها مفردات ليس لها أصول أو اشتقاقات عربية . فضلاً عن أنها بلا مدلول فى بنية اللغة والثقافة العربية ، ونقلها بوساطة التعريب فى نصوص البحث أو الدراسة وهذا معناه أن صاحبه قد اختار الطريق الأسهل فى التعامل معها وتجنب الطريق الصعب وهو مشقة البحث عن وضع مقابلها العربى . خاصة وأن هذه المصطلحات قابلة للترجمة إلى العربية . فلماذا يفضل الباحث كتابة المصطلح وفق إيقاعه الصوتى دون ترجمته إلى العربية ؟ علمًا بأن هذا الاتجاه لا يضيف إلى علمنا شيئًا بشأن طبيعة المصطلح ومعناه أو مضمونه كما لا يضيف إلى المعاجم اللغوية أو النقدية شيئًا يذكر . نظرًا لأن تسجيل حروف المصطلح صوتيًا بحروف عربية لا يعنى فى حقيقة الأمر شيئًا من الناحية اللغوية أو الناحية

الدلالية . بل يعنى من الناحية السلوكية أن الباحث آثر الهروب من مواجهة المشكلة ، أى لم يحاول التنقيب فى باطن الثقافتين العربية و الأوروبية ليصل إلى تحديد صياغة ومعنى المصطلح .

وعلى هذا الأساس نفهم أن إحدى إشكاليات المصطلح الأساسية يتمثل فى إشكالية مرتبطة بالمنهج ، أى بكيفية التعامل معه ومع إطاره الثقافى المنقول عنه ومع الإطار الثقافى المنقول إليه . فعملية النقل أو تحديد الصياغة أو المدلول يجب أن نعتبرها عملية تخضع لمعايير وقواعد موضوعية ، وليست ذاتية أو شخصية كما يرى البعض . نظرًا لأن قراءة المصطلح وتتبعه فى مصادره الأجنبية يجب اعتبارهما عمليات عقلية تتيح للباحث فرصة الوصول إلى تحقيق نتائج موضوعية ، فى النقل أو فى الصياغة أو فى الوصول إلى جذوره الأصلية .

إن جذور أغلب المصطلحات الحديثة نجدها فى اللغة والفكر الفرنسيين فأغلب النظريات النقدية التى أفرزت هذه المصطلحات هى نظريات نشأت أو ظهرت فى فرنسا سواء كان تيار البنيوية Structuralisme أو تيار التفكيكية Deconstrction أو ما نتج عنهما من فروع مختلفة أثرت على مفاهيم العلوم الإنسانية ويفرض التعامل مع المصطلحات التى أفرزتها هاتان النظريتان على الباحث أن يعرف هذه اللغة أو غيرها من اللغات الأوروبية معرفة غير سطحية . فعن طريقها يستطيع النفاذ إلى معرفة أساس النظرية والمناخ الثقافى اللذين شكلا المصطلح . فهذا الأخير ومضمونه ليس سوى محصلة التفاعل بين الاثنين معًا .

إن تحديد مضمون المصطلح الغربى الحديث واقعة ذات دلالة إنسانية وحضارية وثقافية . تحمل فى باطنها توجهات فعل إنسانى نحو البحث عن جوهر الشىء بوساطة توظيف العقل وأدوات الثقافة المتاحة . وتوظيف العقل يبدو فى السعى نحو البحث عن إجابة للسؤال : ما مدلول هذا الشىء أو هذه الكلمة ؟ والإجابة تعنى أن العقل قد طرح السؤال على صاحبه بطريقة ضمنية .

وطرح السؤال والبحث له عن جواب بمعنى ما من المعانى يعنى أن عقل الباحث أراد استيعاب رموز الثقافة الحديثة .

إن الربط بين مضمون المصطلح واستخدامه أمر غير وارد فى نصوص أغلب الباحثين . والدليل على ذلك أن المصطلحات قد تراكمت فى ثناياها منذ عقد الثمانينيات حتى يومنا دون أن يعثر القارئ - إلا نادرًا - على بعض مدلولاتها فى اللغة والثقافة العربية . إن الباحثين لم ينشغلوا بوضع مضمون المصطلح فى اللغة والثقافة العربية والمحصلة الطبيعية لذلك عدم التفاعل معه وعدم القدرة على تطويعه أو تطبيعه أو جعله خاضعًا لسيطرة العقل عوضًا أن يصبح هذا الأخير مجرد أداة فى نقله واستخدامه دون مناقشة ما . أن المصطلحات تبدو كنسيج لثوب جميل يغلف سطح النص لكن ليس له دور جوهرى فى عناصر مدلولات بنائه . فالقارئ لا يعلم شيئًا عن طبيعة المصطلح أو ذاك ؟ ولا يجد إجابة محددة فى مدخل نص البحث أو الدراسة لهذا السؤال أو ذاك - كما لا يعلم كيف تجمعت أحداث بعينها أسهمت فى ظهور المصطلح إما إيجابًا أو سلبًا ، بالتطور أحيانًا أو التشويه أحيانًا أخرى .

إن عدم معرفة الباحث للمناخ الثقافى الذى أحاط بظهور المصطلح ، فضلاً عن غياب المنهج العلمى فى التعامل معه ومع النظرية التى أفرزته جعله ينقله إلى العربية بصياغة مهتزة طورًا أو متعددة المعانى طورًا آخر أو بلا مدلول ، طورًا ثالثًا .

هذه الإشكاليات ظهرت مع ظهور كتابات الفكر العربى الجديد فى عقد الثمانينيات ومازالت قائمة حتى الآونة الحاضرة دون البحث لها عن حلول موضوعية أو مواجهتها باعتبارها ظاهرة ثقافية تتكرر أمام أعيننا دون أن تلفت انتباه الباحثين من أنصار التيارات الحديثة .

إن سلوك الباحث مع المصطلح أشبه بسلوك طفل فى مرحلة عدم النضوج اللغوى ، يستخدم ألفاظًا أو مفردات دون أن يكون لها مدلولات فى بنائه الذهنى أو الثقافى ، أو يردد ألفاظًا أو مفردات سمعها فى الأوساط المحيطة به دون أن يكون لها مفهومًا محددًا فى نظامه العقلى أو الفكرى .

إن تحديد مدلول المصطلح الغربى فى ميدان الفلسفة أو العلوم الإنسانية أو غيرهما من الميادين مسالة على قدر كبير من الأهمية . فهذا التحديد ليس فى الحقيقة سوى واقعة لغوية ثقافية ذات دلالة حضارية ، تكشف عن

قدرة أو عدم قدرة الباحث فى التفاعل أو عدم التفاعل مع هذه المفردات على المستويين اللغوى والثقافى وتظهر صورة التفاعل فى شكل إمكانية الباحث فى الوقوف على المدلول الدقيق للمصطلح من ناحية واستخدامه فى سياق نصى يتفق مع خصائصه الجوهرية من ناحية أخرى .

إن الاهتمام بمسألة مدلول المصطلحات أو المفردات الحديثة أصبحت فى الآونة الحاضرة مسألة ضرورية أمام حركة الاحتكاك المستمرة أو الانفتاح بدرجة معينة على الحضارات والثقافات المعاصرة فى الغرب . فعن طريق هذا الاحتكاك أو الانفتاح تصل إلى ثقافتنا مفردات أو مصطلحات جديدة فى مضمار الفكر الفلسفى أو اللسانى أو الإنسانى أو فى مضمار العلوم التكنولوجيا ، وعلى الباحثين والمثقفين ، أن تتضافر جهودهم فى هذه المجالات لتحديد مدلول هذه المفردات أو المصطلحات فى بنية الثقافة العربية ، لا الاكتفاء بنقلها من مصادرها الغربية ، أو وضع ما يقابلها فى لغتنا العربية بل عليهم أن يواكبوا الحديث فى اللغة وفى الفكر وفى التكنولوجيا بواسطة توظيف العقل والعلم فى البحث عن نقاط التلاقى والاختلاف بين الثقافة العربية والغربية ، من حيث التعابير ، والفكر ، وطبيعة المرونة الحضارية .

إن تحديد المضمون أو المدلول للمفردات أو المصطلحات الجديدة بوساطة معايير موضوعية ، يشير إلى إمكانية التفاعل الكيفى مع مضمون هذه المفردات أو المصطلحات ، وهذا التفاعل من شانه أن يضيف إلى بعض جوانب ثقافتنا عناصر جديدة فى مضمار الميادين السابقة من زاوية الأسلوب والفكر واللغة واستخدام المصطلحات دون تحديد مدلولها فى نصوص البحث والدراسة يجعل هذه المجالات تعانى فى بعض جوانبها من الاضطراب اللغوى الذى يظهر فى حالات عدم توافر التوافق بين الفكر واللغة . وإنا لنشهد ذلك بوضوح فى أغلب نصوص الدراسات فى الميادين السابقة التى يختل فيها التآزر بين المفردات اللغوية بعضها ببعض من ناحية وبينها وبين فكر الباحث من ناحية أخرى ويمكن اعتبار غياب وجود مبحث خاص بتحديد مضمون المصطلح فى معظم هذه النصوص مظهرًا من بين هذه المظاهر .

إن إشكالات المصطلح من الإشكالات التى لا تشغل أذهان الأفراد المثقفين أو الهيئات العلمية اللغوية ، فمجمع اللغة العربية مثلاً يركز جهوده فى معظم الأحيان على المصطلح العلمى فى ميدان الطبيعة والرياضيات والفيزياء والكيمياء أما جهوده فى ميدان المصطلح الفلسفى أو الإنسانى أو الثقافى فما زالت تعانى من نقص شديد . أما الجهود الفردية التى بذلت فى هذا المضمار فهى نادرة ومتواضعة ومحدودة .

وعلى هذا الأساس نفهم لماذا يبدو هذا المضمار يعانى من نقص شديد فى الجهود ، ونفهم أيضًا لماذا لم تترسخ فيه القواعد العلمية ، ويسيطر عليه فى أغلب الأحيان التلقائية والعشوائية . ونحن نرى من جانبنا أن عدم ترسيخ القواعد العلمية فى هذا المضمار من شأنه أن يحمل الباحث على التخلى عن إخضاع إشكالات المصطلح للبحث العلمى نتيجة العوامل المختلفة التى تؤثر فى سلوكه اللغوى والفكرى التى يتلقاها من مجمل عناصر إطاره الثقافى والحضارى ويتبلور عنده إطار معين من الفكر والمعرفة والسلوك يتيح له فرصة التعامل مع المفاهيم أو القضايا أو الظواهر الفكرية أو الثقافية .

واستعمال المصطلح فى نص البحث أو الدراسة دون تحديد مدلوله هو نمط من السلوك الصادر عن مجمل هذه العناصر . إن الأمثلة العلمية تزيد من وضوح المضمون ، وتزيد من وضوح معرفتنا به وتجعلنا نتصوره فى عقولنا ونتصور تطبيقه وعلى هذا الأساس نفهم أن مشكلة المصطلح تتضمن جانبًا عمليًا وجانبًا آخر نظريًا . أو بعبارة أخرى تتضمن تحديد المدلول ، وتطبيقه على موضوع البحث أو الدراسة . غير أن المشاهد فى حياتنا الثقافية إننا لا نجد اهتمامًا من قريب أو بعيد بالجانب العملى . أما الجانب النظرى فلا نعثر عليه إلا فى عدد محدود من الأعمال كالأمثلة التى سبق الإشارة إليها . أما الطابع الغالب على معظم البحوث أو الدراسات فهو عدم الاهتمام بتحديد مضمون المصطلح كما أشرنا مرات عديدة من قبل .

وقد أدى عدم تحديد مضمون المصطلح فى نصوص البحوث أو الدراسات فى الميادين السابقة إلى شعور جمهور القراءة بأن الخطاب العربى يعيش أزمة ، وكان من أوضح مظاهر هذه الأزمة فى نظرهم سيطرة العجمة والغموض

على أغلب نصوص دراسته . وأشاع هذا الشعور بالأزمة جوًا من البحث والجدل الواسع النطاق حول أسباب هذا الغموض .

على هذا النحو ظهرت أزمتان أزمة المصطلح وأزمة القارئ ، ورغم ما بينهما من تشابه من حيث المضمون والظروف التاريخية والثقافية التى أدت إلى نشوب كل منهما . فقد بدا أن هناك سؤالاً واحدًا وراءهما : كيف يمكن للخطاب العربى الجديد أن يخرج من أزمته ويقضى على الغموض الشائع فى أغلب نصوص دراساته ؟ جانب كبير من الإجابة يتمثل من وجهة نظرنا فى تحديد مضمون المصطلح فى النص باعتبار أن غيابه يؤثر عليه تأثيرًا سلبيًا ويجعله غامضًا .

فضلاً عن مشكلة تعدد معنى المصطلح الواحد ، واستخدامه دون تحديد مدلوله واهتزاز صياغته فى النص ، نظرًا لغياب التعامل العلمى مع مصطلح الثقافة الحديثة ونقصد بغياب هذا التعامل سيطرة العشوائية اللغوية والفكرية على عملية النقل والصياغة ، عدم توافر الموضوعية فى مجمل هذه العمليات المختلفة كما ألمحنا من قبل .

ونقصد بعدم توافر الموضوعية فى هذا المضمار غياب مصداقية معالجة المصطلح بالنسبة لجميع العقول ، أو بعبارة أخرى أن المعالجة التى يقوم بها الباحث العربى ليس لها قيمة موضوعية . أى أنه لا يستخدم فى الوصول إلى نقل معنى المصطلح أو تحديد مدلولة الأساليب العلمية المتعارف عليها بين الباحثين العلميين . وعلى رأسها مشاهدة أصل المصطلح ومناخه الحضارى وسياقه الثقافى .

وهذا ما لا يأخذ به الباحث العربى لأنه يعتمد فى هذا الصدد على ما نسميه باسم « العفوية والطبيعية » وهو سلوك لغوى وفكرى يعتمد فى إقرار معارفه عن المصطلح على أساليب شبيهة بأساليب الفطرة والاستنباطات العفوية . وحين نتحدث عن هذه الأساليب فى معالجة المصطلح ، إنما نعنى عدم اتباع الباحث القواعد الأساسية لتعامل العلمى مع الظواهر اللغوية والثقافية . وهو الاتجاه السائد فى نصوص البحوث والدراسات منذ عقد الثمانينيات حتى الآونة الحاضرة . والباحث العفوى أو الطبيعى هو ما يحمل

فى نفسه عناصر عشوائية أو فطرية تجعل العقل بمعنى ما من المعانى لا يقبل دلالة سلوكه أو تصرفاته . فتعدد معنى المصطلح ، أو استخدامه مع العجز عن تحديد وفهم مدلوله ، أو نقله من مصادره الأولى بواسطة الخبرات الانطباعية ، كلها وقائع وسلوكيات . تشير إلى غياب التعامل العلمى مع هذه الوقائع اللغوية الثقافية ويمكن رد هذا التعامل إلى مكونين أساسيين هما :

(1) عدم موضوعية النقل من المصادر الأجنبية الأولى ، وعدم إدراك الباحث لجوهر مادة المصطلح ، وسيطرة عليه نوع من التلوين الوجدانى .

(2) عدم موضوعية النتائج نظرًا لأن نقطة انطلاق الباحث غير قائمة على أرضية صلبة ، فإن استنتاجه عن المعنى أو الاستخدام أو النقل تكون نتيجة استنتاجات خاضعة لمعايير شخصية . ومعنى ذلك أننا هنا أمام غياب موضوعية الحصول على مادة المصطلح الأولى ، وأمام غياب موضوعية النتائج .

إن غياب الموضوعية ، أو التعامل العلمى فى ميدان المصطلح الغربى ، أو فى ميادين أخرى من ميادين حياتنا الثقافية ، يرجع إلى ضآلة الثقافة العلمية فى إطار ثقافة الباحث من ناحية ، وعدم وجود عوامل حضارية وتاريخية تنمى لديه التفكير العلمى . فمازالت التفسيرات الميتافيزيقية وغير العقلية تحتل مساحة واسعة فى مكوناته الثقافية والفكرية ، وهو ينقل خطواته ببطء إلى عالم القرن الحادى والعشرين . هذا القرن الذى يمكن أن نطلق عليه قرن « العلم والمعرفة العلمية » إذ أن العشر سنوات القادمة ستشهد تغيرات جذرية تجرى على بنية المجتمعات الحديثة ، ونتيجة هذا التغير تحسم بمعنى ما من المعانى للمجتمع الذى يعتمد على العلم والمعرفة العلمية .

إن أغلب الباحثين الذين تبنوا مفاهيم ومناهج المدرسة البنيوية مثلاً لم يتعلموا الدرس العلمى أو الروح الموضوعية التى اعتمدت عليها هذه المدرسة ذلك لأن بعضهم تمسك بحرفية النصوص الواردة فى كتب البنيوية ، والبعض الآخر أساء تأويل هذه النصوص . فكانت المحصلة الطبيعية لذلك أن ظهرت

بنيوية أخرى غير تلك التى ظهرت فى فرنسا فى ستينيات القرن الماضى ، والتى عملت على تأسيس الدرس الفلسفى واللسانى باعتباره ميدانًا مرتبطًا أوثق الارتباط بميدان العلوم الإنسانية .

ومعنى ذلك أن الباحثين لم يتوقف أغلبهم عند ما هو جوهرى فى التيار البنيوى وعلى هذا الأساس نفهم لماذا لم يستفيدوا من الدرس العلمى البنيوى . أن التعامل غير العلمى فى ميدان مصطلح الغربى الحديث ، يعد جزءًا من طبيعة مكونات عناصر إطار الثقافة العامة للباحث . فالسلوك اللغوى مع المصطلح أو غير المصطلح يرجع فى أغلب الحالات إلى مجموعة تراكمات مكتسبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من هذا الإطار العام ، الذى يعد نتاجًا حضاريًا لمجتمع نام .

ومن البديهى أن الثقافة النامية غير الثقافة الحديثة الأولى نتاج مجتمع تخلف عن الركب الحضارى ويسيطر على بعض مجالاته المعرفة غير العلمية . فى حين أن الثانية نتاج مجتمع متقدم اجتماعيًا وحضاريًا ويسيطر على أغلب مجالاته المعرفة العلمية .

وعلى هذا الأساس نفهم أن الباحث الفرد فى حاضرنا الثقافى نادرًا ما نجده يجمع فى إطاره الثقافى بين المعرفة العلمية وبين المعرفة الأدبية . إذ ليس موجودا بيننا من ذوى العلم والأدب إلا أعدادًا قليلة للغاية فى حياتنا الثقافية الراهنة .

إن التعامل العلمى مع مصطلح الثقافة الحديثة أو مع موضوعات أو قضايا أخرى ضرورة تفرضها على ثقافتنا لغة وروح العصر ، من ناحية وخطواتنا نحو المضى قدمًا فى طريق التحديث من ناحية أخرى والتحديث بالمعنى الضيق أو الواسع لهذه الكلمة يعتمد أولاً وقبل كل شىء على العلم والمعرفة العلمية . والثقافة العربية منذ نشأتها الأولى حتى يومنا وهى ثقافة غير منفصلة أو منعزلة عن ثقافات العالم القديم أو الحديث .

والفرد المثقف وغير المثقف يعتمد فى جوانب عديدة من حياته - فى أحيان كثيرة - على نتائج العلم وتطبيقاته بدافع الاحتياج الشديد إليه لأنه لا يملك غير ذلك . أى أنه يعتمد عليه فى هذه الأحيان لكن دون أن يكون لديه

الفكر العلمى . وهذا الاحتياج يتم غالبًا بصورة آلية وفى أحيان نادرة يتم مصحوبًا بدرجة من درجات الوعى .

إن طبيعية المناخ الثقافى المحيط بالفرد المثقف وغير المثقف طبيعة موزعة أو منقسمة بين استعمال منجزات العلم الغربى فى شئون حياته اليومية ، دون استعماله فى مواجهة الأزمات أو النهوض بجوانب مختلفة من حياتنا الثقافية ونقصد باستعماله هنا بناء التفكير العلمى أى التعلم والتعود على التفكير المنهجى المنظم عندما يتعامل الباحث مع القضايا أو الموضوعات العلمية أو الثقافية أو مع مختلف مشكلات الحياة .

إن جوهر التفكير العلمى هو المنهج ، وهذا المنهج ينهض على أساس البحث عن تفسير للظواهر أو الحقائق الثقافية . أى الكشف عن علاقة ظاهرة أو ظواهر فكرية أو أدبية بغيرها من الظواهر أو الحقائق ، أو بعبارة أخرى هو محاولة البحث عن إجابة للسؤال : لماذا تكونت هذه الظاهرة الثقافية فى فترة معينة ؟ أى أن مهمة الباحث هنا مهمة تفسيرية . لأن جوهر العلم وغايته هو التفسير . ما القوانين التى حكمت هذه الظواهر ؟ إبراز هذه القوانين بواسطة الأدلة أو البراهين الموضعية هو هدف الباحث أو الناقد العلمى .

وبإمكاننا أن نطبق طريقة التفكير هذه على موضوعنا ونسأل لماذا عجز الباحث عن تحديد مدلول المصطلح الغربى ؟ لماذا يتعامل معه تعاملاً عشوائيًا ؟ إن البحث عن إجابة لهذه الأسئلة أو ما يشابهها يتطلب الاعتماد على الاستدلال والاستقراء والاعتماد على الوصف والتحليل فضلاً عن التجريب والتفسير الذى يعد صميم التفكير والمنهج العلمى .

إن هذه الطريقة فى المعالجة أو فى التفكير تجعل الباحث يفهم الأسباب التى أدت وتؤدى إلى جعل ثقافة مجتمعه ثقافة نامية ، وثقافة مجتمع آخر متقدمة ، وتجعله يكتشف مواطن القوة والضعف فى مختلف عناصر هذه الثقافة وتجعله أيضًا يفهم علة التردى الذى يواجهه مضمار مصطلح الثقافة الحديثة فى نصوص الدراسات الفلسفية أو اللسانية أو الإنسانية . وكيف أنه يعكس فى جانب منه بعض عناصر مكوناته الثقافية . باعتبار أن بعض

المؤسسات الجامعية قد شيدت برامجها على أساس ملأ البناء الذهنى للفرد الباحث أو الدارس بحصيلة معينة من المعلومات ، لا تدرب عقله على التفكير العلمى أو التفكير المنهجى . وهذا قد انعكس فى توجيه اهتماماته الفكرية ، وفى معالجته للأبحاث أو الدراسات فى الميادين السابقة .

إن الباحث فى تعامله مع المصطلح الغربى لم يدرك طبيعة العلاقة المركبة بين لغته وتعابيرها وبين طبيعة تراكيبها الخاصة ، وطبيعة المناخ الفكرى والحضارى المرتبطة به من ناحية وطبيعة ثقافته ودرجة التشابه أو الاختلاف مع ثقافة الحضارة العربية من ناحية أخرى .

لو أدرك طبيعة هذه العلاقات المتداخلة لكان من الضرورى عليه أن يبذل الجهد فى الاستعانة بالعقل والعلم ليعالج هذه الموضوعات داخل إطار معين من التآزر الفكرى والثقافى . فحين يستند إلى العقل والعلم ويجمع بينهما فى بناء واحد تكون المحصلة معالجة الوقائع الثقافية الحديثة بلون وجودها المركب . أما التبسيط المخل أو التلقائية فى التعامل مع مثل هذه الموضوعات البالغة التعقيد ، فإن ذلك وجه من أوجه الاضطراب الثقافى الذى يسود فى مرحلة التحولات الحضارية .

نظرًا لأن الباحثين عالجوا موضوعات لغوية وثقافية حديثة دون أن يعرفوها معرفة عقلية تسمح لهم أن يناقشوها ويدرسوها دراسة علمية تتفق مع خصائصها ومعطياتها اللغوية أو الحضارية من جهة وخصائص ومعطيات اللغة والثقافة العربية من جهة أخرى . هناك عجز عن ممارسة هذه المهمة . فهم يرون مصطلح الثقافة الحديثة بمنظار التلقائية . والانطباعية ويحكمون عليه بمعايير غامضة أقرب إلى التفكير الوثاب منه إلى التفكير العلمى المدقق فيفقد المصطلح جوهره المعرفى والثقافى ، ويصبح انعكاسًا لحالة الباحث الثقافية لا انعكاسًا للمصطلح نفسه وبيئته الحضارية كما ألمحنا من قبل .

وبلا شك أن المصطلح الغربى مرتبط - بطريقة معينة - بالنظرية التى أفرزته وبالمناخ الفكرى والحضارى الذى نشأ فيه . فهذه العناصر هى التى تشكل مضمونه . وهذا المضمون لا يعثر عليه القارئ فى أغلب البحوث أو

الدراسات فى الميادين السابق الإشارة إليها كما ألمحنا من قبل . وكانت الفكرة الموجهة للباحث هى أن المصطلحات التى توالت على الخطاب العربى فى تاريخه المعاصر إن هى إلا أشكال فارغة انطوت على نفسها واستغلق كل منها على الباحثين من أبناء الحضارات الأخرى .

فهى بذلك أشبه برموز أو دوائر مغلقة ، وهى من ناحية أخرى شبيهة بمفردات اعتراها الموت والذبول . نظرًا لأن الباحث لم يحاول أن يكسبها الشروط الموضوعية التى تحقق لها التكيف مع بيئته الثقافية واللغوية فطبيعة منهجه وثقافته جعلت من هذه المصطلحات مجرد أشكال لغوية غير قادرة على الاندماج فى بنية اللغة والثقافة العربية .

وما دامت طبيعة ثقافة الباحث هى التى توجه هذا التكيف اللغوى من جهة وهى نتيجته من جهة أخرى فالقول بأن مصطلحات الثقافة الحديثة قد أصابها الموت أو الذبول فى بيئتنا الثقافية مما أدى إلى فقدها لشروط التفاعل الدينامى مع مفردات لغتنا وثقافتنا العربية . هذا القول لا يعنى أكثر من أن المنهج الذى كان يعالج به الباحث مصطلح الثقافة الحديثة منهج لم يتكيف بمعنى ما من المعانى مع طبيعته اللغوية والحضارية كما شاهدنا من قبل .

والواقع أن الباحث يواجه المصطلح الجديد عادة بأساليب تتضمن أحيانًا معالجة ذاتية وسطحية وأحيانًا أخرى معالجة موضوعية وعميقة . ولكى نلمس الفرق بين نمطى المعالجة نتصور مثلاً أن باحثًا عربيًا اضطره بحثه أن يستخدم مصطلح Structuralisme .

عندئذ يلزمه المنطق أن يتحمل مشقة البحث عن معناه أو مدلوله ، فى مصادره الأولى ، فيطلع على سياق استخدامه فى بحوث متشابهة ، فضلاً عن معرفة النظرية التى أفرزته باعتبارها الكل الذى أنتج هذا الجزء . لكنه لا يفعل هذا ولا ذاك ، ويستخدمه - كما هو شائع فى سلوك أغلب الباحثين - استخدامًا شكليًا أى يتعامل معه باعتباره مفردة لغوية كباقى المفردات ، لكنها تلفت انتباه القارئ . من حيث الشكل والإيقاع ، لكنها لا تضيف إلى فكرة شيئًا محددًا . وتظل غامضة فى البناء الذهنى للباحث من ناحية والقارئ من ناحية أخرى .

وباحث آخر فى فرنسا اضطر أن يستعمل نفس المصطلح فى إحدى بحوثه أو دراسته ، فلن يكلفه ذلك سوى جهد طفيف لمعرفة مدلوله ، لأنه على صلة بالنظرية التى أفرزته ، فيتعامل معها باعتبارها كل والمصطلح جزء دون أن يواجه أدنى صعوبة فى تحديده فى نص البحث أو هامشه ، فيهيئ مفرداته اللغوية لمواجهة المصطلح الجديد بما يلائمه من تغيرات من حيث التكيف والدلالة مع باقى أفراد العائلة اللغوية المضمرة فى نص البحث أو الدراسة .

ومنهج التعامل مع المصطلح فى المثال الأول ساذج وطبيعى أو بسيط وعفوى ويؤدى إلى تحقيق نتائج زائفة. بينما المنهج فى المثال الثانى منهج عقلى وملائم للغرض الذى أعد له . ومن الطبيعى أن يسود عندنا فى مجال التعامل مع المصطلح الحديث بعض مظاهر التخبط والاضطراب مادام منهج الباحث غير ملائم مع طبيعة موضوعه . ولذا نرى فى السلوك اللغوى شبه الطبيعى مع المصطلح مظهرًا من بين هذه المظاهر . وهذا السلوك له سمة بارزة تميزه عن التعامل مع مفردات لغتنا العربية إلا وهى قطع الأوشاج التى تصل بين المصطلح الحديث وبين بيئته الثقافية من ناحية وتجاهل تحديد مدلوله فى بنية الثقافة العربية من ناحية أخرى .

إن الباحث لم يدرك أن التعامل مع مصطلح ثقافة حديثة معقدة تعامل ينتمى إلى الواقع العلمى كما يصوغه العقل لا إلى الواقع الذاتى كما تصوغه التصورات العفوية أو الأساليب التلقائية . إن التعامل مع مفردات لغة وحضارة حديثة ومعقدة وأخرى ذات حضارة وثقافة ناهضة يحتم على الباحث أن يلقى لنا الضوء على الجوانب المختلفة التى تحكم سيرة وجوهر المصطلح مستعينًا فى ذلك بأساليب الوصف والتفسير . نظرًا لأن هناك فروقًا حضارية ولغوية بين الثقافتين تفرض عليه الاعتماد على هذا المنهج .

حقًا أن لغتنا العربية كغيرها من اللغات تتفق فى نواحى عديدة مع اللغات الأوروبية ، ذلك مثل الأفعال والأسماء والحروف والضمائر والعطف وأسماء الإشارة والاستفهام .. إلخ . لكنها تختلف عن هذه اللغات فى التراكيب

النحوية والصوتية والاشتقاقات والتقديم والتأخير .. إلخ . على نحو أن تصبح لها شخصية منفردة . وهذا الاختلاف ليس فقط فى المجالات السابقة ، وإنما أيضًا فى التعابير وفى المدلولات . وهذا القول ينسحب أيضًا على بعض اللغات الأوروبية .

إن الاختلاف فى اللغة وفى التعابير وفى الدلالات بين الثقافة الغربية والعربية يفرض على الباحث العربى أن يراعى مسألة المشخصات الثقافية والحضارية للمفردات الأجنبية والعربية وهذه المشخصات تنهض على أساس تحديد مضمونها وسياق استخدامها وتحديد علاقتها بالنظرية الى أفرزتها بواسطة معايير علمية .

والتخلى عن تحديد هذه المشخصات معناه أن الباحث أحال المصطلح الغربى إلى مفردة مجردة ، أو معزولة عن واقعها الفكرى والثقافى نظرًا لأنه تأمل شكلى . ولعل هذا الاتجاه الشكلى هو الطراز السائد فى التعامل فى هذا المضمار لأن القارئ دائمًا يعيش حالة حضور المصطلح وغياب مضمونه أو مدلوله ، رغم أن المصطلح قد صدر فى بيئته الثقافية من مضمون أو مدلول معين .

وعلى هذا الأساس نفهم أن الباحث ينقل ويستخدم المصطلح على أساس أنه شىء متحقق فوق المشخصات الفكرية والثقافية ، ويبدو ذلك بوضوح حين نراه يفرغه من مضمونه ويعتبره مجرد أنماط لغوية وشكلية . أما مجال هذا المصطلح المفرغ من محتواه إما أن يكون التيار البنيوى أو التيار التفكيكى ، أو النفسى أو الاجتماعى .

ومعنى ذلك أن المصطلح قائم فى البناء الذهنى للباحث على أساس غامض ، فهو من ناحية بلا مضمون محدد ، ومن ناحية أخرى يتعامل معه دون أن تكون لديه قواعد راسخة وواضحة تساعده على بلوغ ما ينشده . وهنا كان موطن النقص ، ويكفى أن نقرر هنا نقطتين نحدد بهما هذا النقص :

الأولى : أن الباحث لا يحمل قسطًا وافرًا من الثقافة والمعرفة عن اللغة ، والنظريات الحديثة ومناخها الحضارى والثقافى .

والثانية : أن الباحث ليس لديه منهج محدد يمكن الاستعانة به فى بحث كثير من نواحى المصطلح ، إذ لو كان قد استعان بمنهج موضوعى فى هذا الميدان لربما كان قد استعان بمنهج كفيلاً بأن يدرأ عنه الاعتماد على خبراته الشخصية والأساليب العادية .

لأن الاستعانة بهذا المنهج الموضوعى كان يمكن أن يخلصه من كل الشوائب الذاتية والميتافزيقية ويتيح له أن يعالج جوانب المصطلح بواسطة مفاهيم ، وأسس مستمدة من العلوم الإنسانية واللسانية لأن هذه الجوانب فى خاتمة المطاف ذات طبيعة لا تكاد تختلف عن طبيعة اللغة والوقائع الثقافية .

والحق أننا لو دققنا النظر فى دلالة تعامل الباحث مع المصطلح لوجدنا أنه ليس لدينا مطامح علمية أو ثقافية تدفعه إلى الحرص على التزام حدود العلمية ، التى طالما ارتكز عليها الفكر الغربى حين يعالج مسألة من مسائل اللغة أو الظواهر الثقافية ، باعتبار أن التفكير العلمى يتفوق على غيره من أساليب التفكير الأخرى فى هذه المجالات .

إلا أن الباحث منذ بداية ظهور تراكم المصطلح الغربى الحديث فى عقد الثمانينيات حتى الآونة الحاضرة وهو مطبوع بطابع المعارضة الشديد لكل ما اصطلحنا على تسميته باسم « النزعة العلمية » نظرًا لأنه لا يسلم بمبدأ موضعية التعامل مع مفردات الثقافة الغربية .

إن هذه المفردات الثقافية يعتبرها الباحث فى الغرب لسان حال النظرية والمناخ الفكرى ، وسير حركة الثقافة . فى حين يعتبرها الباحث العربى مجرد تراكيب لفظية أو مفردات جامدة معزولة عن كل مصادرها اللغوية والنظرية والثقافية ، وعليه أن يتعامل معها بمبدأ الفطرة بالالتجاء إلى المعايير الانطباعية أو الأساليب التلقائية .

هذا التصور للمصطلح الغربى وطريقة التعامل معه يكشف للقارئ عن وجود اختلاف بين طبيعة الفكر فى ثقافة ناهضة ، فى ميدان محدد ، وفى ثقافة حديثة فى نفس الميدان . أو بعبارة أخرى فى الثقافة الأولى يسيطر التفكير الطبيعى ، وفى الثقافة الثانية يسيطر التفكير العلمى فى مجال التعامل مع المصطلح .

إن هذا الاختلاف لا يحكمه بطبيعة الحال منطق واحد فكل ثقافة لها طبيعة خاصة مستقلة ترتبط بخصائص تركيبها وتاريخها وبالارتقاء الكيفى أو الكمى الذى شاهدته من زاوية الحداثة والتطور المادى والمعنوى نتيجة الصدمات الحضارية التى عرفتها ، ومن زاوية السلوك والفكر والمنهج .